«النقد الدولي»: ضرورة السيطرة على توظيف المواطنين الخليجيين في القطاع العام

صندوق النقد الدولي

أكد نائب رئيس صندوق النقد الدولي مين زو ضرورة السيطرة على توظيف المواطنين الخليجيين في القطاع العام وتحسين جودة التعليم مشيرا في الوقت ذاته الى وجود عدد كبير من المبادرات والإصلاحات الرامية إلى زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص.

جاء ذلك في حديث زو لوكالة الانباء الكويتية «كونا» بمناسبة زيارته للكويت غدا للمشاركة في مؤتمر «التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد ودور الدولة» الذي تستضيفه وزارة المالية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي غدا على مدى يومين يلتقي خلالها وزير المالية انس الصالح ومحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل.

وقال زو ان منطقة الخليج تمكنت حتى الآن من إبقاء التضخم عند مستوى منخفض نسبيا نتيجة هيكل سوق العمل في دول المجلس حيث ان معظم المواطنين يعملون في القطاع العام «الا ان ذلك النموذج بدأ يمثل مشكلة متزايدة».

واوضح ان تكاليف هذا النموذج المتمثل بالانتاجية المنخفضة وضعف استجابة العمالة الوطنية للنمو الاقتصادي بدأت تمثل مشكلة متزايدة واصبح تنويع الاقتصاد اقرب لان يكون اولوية في السياسات الاقتصادية لدول المجلس.

واكد اهمية التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون من اجل خفض الاعتماد على الايرادات النفطية وزيادة الفرص امام مواطني دول المجلس للعمل في وظائف مجزية يتيحها القطاع الخاص.

وعن توصيات صندوق النقد الدولي لدول الخليج لتنويع اقتصادها بعيدا عن قطاع الهيدروكربونات قال زو انه من الضروري العمل على تهيئة مناخ موات للأعمال من أجل تحسين الثقة وزيادة الاستثمار الخاص لكن ذلك ينبغي أن يقترن بجهود لتغيير هيكل الحوافز القائم في الاقتصادات المعنية.

واضاف ان معظم المواطنين يسعون حاليا للعمل في القطاع العام وليس القطاع الخاص والشركات تركز على توفير احتياجات السوق المحلي أكثر من اهتمامها بالتصدير مؤكدا في الوقت نفسه ضرورة ان ينصب التركيز على تحسين القدرة التنافسية للعمالة الوطنية وتوفير فرص عمل طويلة الاجل في القطاع الخاص.

وقال انه يمكن تحقيق هذا الهدف بعدد من الوسائل والطرق كتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاق البرامج التدريبية وغيرها من اوجه اكتساب المهارات اضافة الى تحسين التعليم وزيادة فرص العمل المتاحة للنساء.

وعن افاق سوق الطاقة في دول مجلس التعاون قال زو ان هناك مواطن غموض كبيرة بشأن المسار المستقبلي المرجح لسوق النفط نظرا لسرعة نمو الانتاج في أمريكا الشمالية واستمرار انقطاع الامدادات في بعض البلدان المصدرة اضافة الى المخاطر المحيطة بآفاق النمو العالمي والتي يمكن ان تؤثر على الطلب على النفط.

واضاف ان الاحتمال بان تواجه بلدان الخليج المصدرة للنفط سوقا يغلب عليه العرض المفرط في السنوات القليلة القادمة هو امر قائم حيث ان الأسواق المالية تشير إلى ان أسعار النفط سوف تشهد تراجعا في السنوات القليلة المقبلة.

واشار الى ان توقعات المحللين على المدى الطويل تشير الى عودة ارتفاع الطلب على نفوط منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك» في وقت قد يساعد رواج الغاز الصخري في ابطاء نمو الطلب على النفط الخام مما يولد رياحا معاكسة اخرى امام البلدان المصدرة في الشرق الاوسط وتزيد من الحاجة الى اصلاحات هيكلية لتيسير تنويع الاقتصاد.

«اتحاد غرف الخليج»: عدم إزالة القيود الجمركية عطل نمو التجارة البينية في 2013

شعار اتحاد غرف الخليج

أكد أمين عام اتحاد غرف دول مجلس التعاون أن حجم التجارة البينية بين دول الخليج سجلت نموًا 5.5 في المئة خلال 2013 لتبلغ 93 مليار دولار بالمقارنة مع 88 مليار دولار في 2012. وقال عبدالرحيم تقي لـ«الجزيرة»: معدل النمو من الممكن أن يكون أكبر، إذ عملت الدول الأعضاء على إزالة الحواجز الجمركية فيما يخص منتجاتها، وأعفتها من الرسوم الجمركية، وعاملتها معاملة السلع الوطنية. ونشير هنا إلى دراسات أعدتها الأمانة العامة لحجم التجارة البينية خلال الفترة من 1993 إلى 2004م، لمقارنة حركة التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي.

ورصدت تلك الدراسات ارتفاعا كبيرًا فاق التوقعات في حجم التجارة البينية بعد قيام الاتحاد الجمركي في يناير 2003م. فقد ارتفع إجمالي حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من 11.6 بليون دولار في 1993م إلى 20.3 بليون دولار 2002م، بزيادة 75.5 في المئة خلال السنوات العشر، أو حوالي 7.5 في المئة سنويًا في المتوسط. أما بعد قيام الاتحاد الجمركي في يناير 2003م، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري البيني بمعدل سنوي تجاوز 20 في المئة. وتتوقع دراسات الأمانة العامة أن يكون نمو التجارة البينية في حدود 6 30 في المئة خلال السنوات الأربع الأولى من قيام الاتحاد الجمركي، مما يعكس بوضوح تأثير الاتحاد الجمركي على نمو التجارة البينية.

لذلك، فإن الاتحاد ومن خلال مشاركته في الاجتماعات المشتركة مع هيئة الاتحاد الجمركي لا يسعى إلى سرعة قيام الاتحاد الجمركي فحسب، بل إلى تذليل العقبات غير الجمركية التي تقف حجر عثرة أمام نمو التجارة البينية مثل تأخر الشاحنات على نقاط التفتيش والجمارك والإجراءات الجمركية المطولة وعدم كفاية الأجهزة الحديثة للتفتيش ومشكلة القيمة المضافة واستمرار فرض الرسوم والتعرفات تحت تسميات مختلفة وغيرها من المعوقات. وتابع: قطع تفعيل السوق الخليجية المشتركة شوطًا كبيرًا خاصة على صعيد التنقل بين المواطنين والسماح بفتح أعمال تجارية لبعض الأنشطة والمهن، والاستثمار في البورصات وتملك العقار وحرية الاستثمار، وغيرها لكن الشوط لا يزال كبيرًا في هذا المجال.

فلا يزال القطاع الخاص يعاني من القيود على حرية التبادل التجاري وخصوصا القيود الجمركية والروتينية وغيرها، إلى جانب مطالبة بعض دول الخليج بوجود شريك لدى تأسيس شركات محلية، وهناك قيود على الاستثمار في العقار والبورصات وتأسيس البنوك وغيرها في بعض دول الخليج. لذلك، فإننا نأمل أن تتواصل الجهود المخلصة لإزالة كافة هذه العقبات وتفعيل قيام السوق المشتركة بالكامل.

توقعات بضخ المليارات بأسواق الإمارات وقطر نهاية مايو

توقع خبراء ماليون أن تدخل إلى بورصتي دبي وقطر أكثر من 4 مليارات دولار خلال رفع تصنيف البلدين إلى وضع الأسواق الناشئة في نهاية مايو 2014.

في المقابل، أظهرت وثيقة أن مؤسسة إم.إس.سي.آي لمؤشرات الأسهم ستخفض أوزان ثمانية أسهم كبرى في قطر والإمارات، عندما ترفع تصنيف البلدين إلى وضع الأسواق الناشئة. وقالت الوثيقة التي أرسلتها إم.إس.سي.آي إلى شركات مالية قبل أيام، إنه سيتم خفض وزن هذه الأسهم – أربعة في قطر ومثلها في الإمارات – لأنها «قد تمثل مشكلات تتعلق بإتاحتها أمام المستثمرين من المؤسسات الدولية».

وكانت إم.إس.سي.آي قررت العام الماضي رفع تصنيف قطر والإمارات إلى وضع الأسواق الناشئة من أسواق مبتدئة في نهاية مايو 2014. ومن المقرر أن تعلن المؤسسة في 14 مايو القائمة النهائية لمكونات مؤشرها المعدل للأسواق الناشئة. ومن المتوقع أن تجذب هذه الخطوة أموالا أجنبية جديدة إلى البلدين، وقدر بعض المحللين أن تجتذب كل دولة أكثر من ملياري دولار. وقد بدأت تدفقات كبيرة من الأموال الجديدة في الوصول بالفعل.

لكن إم.إس.سي.آي قالت في وثيقتها إنها «ستطبق معامل تغيير قدره 0.5» على أوزان أسهم صناعات قطر وبنك قطر الوطني والبنك التجاري القطري وبنك الدوحة.

وأضافت أنه مع دخول أموال أجنبية إلى قطر فإن المستثمرين العالميين قد لا يجدون مجالا لشراء أسهم في تلك الشركات بسبب انخفاض سقف ملكية الأجانب فيها.

وقالت إم.إس.سي.آي إن بعض الشركات القطرية بدأت في رفع سقف ملكية الأجانب، لكن السقف لدى كل من صناعات قطر وبنك قطر الوطني ما زال منخفضا عند 12 بالمئة.

وذكرت المؤسسة أن المستثمرين لم يشيروا إلى أن الإمارات بها مشكلات في سقف الملكية مثل قطر. غير أنها ستطبق نفس معامل التغيير على أوزان أسهم أرابتك ودانة غاز وبنك دبي الإسلامي وإعمار العقارية، نظرا لأن الأجانب قد يجدون صعوبة في شراء أسهمها في المستقبل.

وقدر سايمون كيتشن مدير التخطيط الإقليمي لدى بنك الاستثمار المجموعة المالية هيرميس أن وزن قطر على مؤشر الأسواق الناشئة سينخفض إلى 0.47 بالمئة، بعد التعديل من 0.61 بالمئة. وقال في تقرير إن وزن الإمارات سينخفض إلى 0.59 بالمئة من 0.76 بالمئة، مضيفا أنه حتى إن قررت الشركات في قطر رفع سقف ملكية الأجانب فإن أي زيادة فوق 25 بالمئة ستستغرق وقتا كبيرا.

واصلت زخمها الإيجابي خلال الشهر الجاري

تقرير: الأسواق الخليجية استمدت دعماً من نتائج الأرباح القوية

نمو حركة الأسواق الخليجية

قال التقرير الاقتصادي الاسبوعي الذي يصدره بنك الإمارات دبي الوطني، ان أسواق دول مجلس التعاون الخليجي واصلت زخمها الإيجابي مع اقتراب نهاية شهر أبريل، حيث استمدت دعماً من نتائج الأرباح القوية في المنطقة. وأكد التقرير الذي يعده مكتب الرئيس التنفيذي للاستثمار لدى قسم إدارة الثروات في بنك «الإمارات دبي الوطني»، وحصلت «مباشر» على نسخة منه، ان القطاعات العقارية والمصرفية الإماراتية قد حققت أداءً فاق توقعات المحللين، فيما افصحت ثلثا الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية عن أرباح تجاوزت التوقعات.

وكانت الصين من بين البلدان الأضعف أداءً جراء تضييق مستويات الائتمان، وتراجع مؤشر مديري المشتريات، وكذلك روسيا جراء تواصل حالة التوتر مع أوكرانيا.

وتجاوزت قيمة التداولات اليومية في البورصات الإماراتية عتبة المليار دولار أمريكي بما يمكن مقارنته مع الانتعاش القوي للأسهم في الفترة التي سبقت عام 2009.

ولا يزال قطاع العقارات الإماراتي ضمن دائرة الاهتمام، حيث شهد «معرض سيتي سكيب أبوظبي» إطلاق مشاريع جديدة استحوذت على اهتمام محلي ودولي واسع، فضلاً عن ارتفاع حجم صفقات الأراضي والمرونة العالية في تسجيل الأرباح المتكررة المتأتية من مراكز التسوق وعقارات قطاع الضيافة. وارتفع صافي الدخل في القطاع المصرفي بواقع 20 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وتواصل التأكيد على الاستثمار في الأسهم ذات الأرباح العالية مع التركيز على انتقاء أسهم الشركات القطرية والسعودية والأوروبية، والأخذ بعين الاعتبار إمكانية إضافة مراكز مفتوحة في السوق السعودية خلال فترات الانخفاض المتوقعة في فصل الصيف.

وتعد قطر واحدة من أسرع الأسواق نموا بين دول مجلس التعاون الخليجي مع توقعات بأن يصل نمو ناتجها الإجمالي المحلي لعام 2014 إلى 6.3 في المئة «قياسا مع 4.6 في المئة في دولة الإمارات العربية المتحدة»، وذلك بدعم من الميزانية المرتفعة للاستثمار العام في البلاد هذا العام.

وتسهم إيرادات قطاع النفط والغاز في نمو الحسابات الجارية وتعزيز الفائض المالي. ولا تزال نظرتنا إيجابية حيال القطاع المصرفي القطري الذي نتوقع له أن يشهد نموا أكبر في الاقراض مع تسارع وتيرة الإنفاق على الاستثمار في القطاعات غير النفطية «285 مليار دولار أمريكي في مشاريع البنية التحتية المدنية خلال الأعوام العشرة المقبلة»، وبلغ معدل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي 16 في المئة، في حين وصل العائد على حقوق الملكية إلى 16 في المئة أيضا. كما أن نمو حجم العمالة من المغتربين وارتفاع نصيب الفرد من الدخل للمواطنين القطريين هي عوامل من شأنها المساهمة في زيادة الطلب المحلي في وقت يسجل فيه الائتمان المصرفي المحلي معدلات نمو من خانتين.

ورغم أن مؤشر الأسهم القطرية سجل صعودا بنسبة 25 في المئة خلال هذا العام، إلا أن معدلات التقييم بقيت دون مستوى مؤشر «مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال» للأسواق العالمية، كما أن أرباح الشركات القطرية تسجل نموا قويا قبيل إدراج الأسهم القطرية في مؤشر «مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال» لأسواق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وعليه نوصي باعتماد سلة متنوعة من الأسهم القطرية تضم «بنك قطر الوطني»، و«بنك الدوحة» وشركة «أوريدو» للاتصالات، وشركة «صناعات قطر» «البتروكيماويات»، مما يوفر عائدا سنويا بنسبة 5 في المئة. وتبلغ نسبة ترجيح هذه الأسهم الأربعة في المؤشر القطري 45 في المئة ، وينبغي أن تشتمل أيضا على نسبة 2 في المئة بعد إدراج أسهم السوق القطرية في مؤشر «مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال» لأسواق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

من ناحية أخرى، تجتاح حمى الصفقات قطاع الأدوية العالمي مع احتدام منافسات عمليات الدمج والاستحواذ التي تقود بدورها إلى صعود قوي في القطاع.

وتعتبر شركة «أليرجان»، المنتجة لمركب «بوتوكس»، من ضمن أهداف الاستحواذ المفضلة لنا. ونتوقع أن نشهد اهتماماً أكبر بعمليات الدمج والاستحواذ ضمن قطاع الصناعات الدوائية.

وفي أسواق السندات الناشئة العالمية، تبدو أوكرانيا المشكلة الأبرز التي تلوح في الأفق؛ إذ لجأ المستثمرون إلى تصفية حصص السندات لدى الاتحاد الروسي، ولكن السندات السيادية الأخرى في دول أوروبا الشرقية لا تزال تستمد دعما رغم إنشاء مراكز مفتوحة جديدة على المدى القصير، وتباينت حركة التداول الأسبوع الماضي في سلوفينيا، وكرواتيا، وهنغاريا، ورومانيا، وصربيا، وذلك نتيجة استمرار التقلبات المرتفعة.

وشهدنا أخيراً إصدار السندات السيادية الذي طال ترقبه في منطقة الخليج، حيث قامت الدائرة المالية لحكومة دبي بتسعير صكوك بقيمة 750 مليون دولار أمريكي لأجل 15 عام وبمعدل ربح قدره 5 في المئة.

كما أصدرت شركة «مبادلة» للتنمية في أبوظبي سندات بقيمة 750 مليون دولار أمريكي لأجل 8 سنوات وبمعدل ربح 3.25 في المئة ، وهو ما يزيد بمقدار 120 نقطة أساس على عائدات سندات الخزانة المماثلة لأجل 7 أعوام. وشهدت الصفقة اكتتابا واسعا وصل إلى 5 مليارات دولار. وتعد «شركة أبوظبي الوطنية للطاقة» «طاقة» من ضمن الأهداف المرتقبة للإصدار في أبوظبي، حيث كلفت البنوك لعقد سلسلة من الاجتماعات مع مستثمري الدخل الثابت في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

ورغم هذه الإصدارات الجديدة، لا يزال الطلب يفوق مستوى العرض بالنسبة للأسهم السيادية في منطقة الخليج. وتواجه شركة «مبادلة» استحقاق سندات بقيمة 1.25 مليار دولار الشهر المقبل، في حين يتوجب على «طاقة» تسديد سندات مستحقة بقيمة 1.2 مليار دولار في سبتمبر 2014. كما كلفت شركة «الاتصالات السعودية» البنوك بإجراء بيع صكوك محتملة، ولكن لم يتبين بعد فيما إذا كانت ستصدر بالعملة المحلية أو الدولار الأمريكي. ويفضل المستثمرون الدوليون الإصدارات بالدولار الأمريكي نظرا لندرة السندات المحتسبة بهذه العملة في السعودية.

وزير: تصدير نفط كردستان العراق من تركيا قد يبدأ في مايو

قال وزير الطاقة التركي تانر يلدز امس إن صادرات نفط كردستان العراق الذي تخزنه تركيا في ميناء جيهان على البحر المتوسط لحين تسوية نزاع بين بغداد والأكراد قد تبدأ في مايو أيار.

وقال يلدز للصحافيين خلال زيارة للنرويج إن ضخ نفط كردستان العراق إلى تركيا عبر خط أنابيب جديد قد استؤنف منذ يومين بمعدل قدره 100 ألف برميل يوميا. وتوقف ضخ النفط العراقي إلى تركيا منذ مطلع ابريل.

6.2 ملايين استخدموا المطار خلال مارس الماضي

18 مليون مسافر عبر «دبي الدولي» خلال الربع الأول بنمو 11.4 في المئة

نما عدد المسافرين عبر مطار دبي، خلال الربع الأول من العام الحالي، بنحو 11.4 في المئة ، مرتفعا إلى 18.3 مليون مسافر، مقابل 16.4 مليون في الربع من عام 2013.

وارتفع إجمالي حجم الشحن عبر المطار دبي، خلال الربع الأول، إلى أكثر من 613.8 ألف طن، بزيادة 5 في المئة بالمقارنة بالفترة ذاتها من عام 2013، مدعوما بتحسن النشاط الاقتصادي العالمي.

وقال جمال الحاي النائب الأول التنفيذي للرئيس للشؤون الدولية والاتصال في مؤسسة مطارات دبي، إن مطار دبي الدولي واصل تحقيق معدلات نمو قياسية منذ مطلع العام الجاري، حيث ارتفع عدد المسافرين عبره إلى أكثر من 6 ملايين مسافر للمرة الثالثة خلال الأشهر الأربعة الماضية، بفضل تعاظم دور دبي على خارطة التجارة والسياحة العالمية وتوسع شبكة طيران «الإمارات» و«فلاي دبي».

وبين أن الإحصاءات الرسمية لمطارات دبي، تشير إلى ارتفاع عدد المسافرين عبر المطار في شهر مارس الفائت، إلى 6.2 مليون مسافر بزيادة نسبتها 7.5 في المئة مقارنة مع 5.8 مليون مسافر في مارس 2013.

وسجلت شبه القارة الهندية أعلى نسبة نمو بين أكثر الوجهات بإجمالي بزيادة في حركة المسافرين خلال مارس 2014 بلغت 112953 مسافرا، تلتها أوروبا الغربية 75283 مسافرا، ثم دول الخليج العربية 60280 مسافرا ومن ثم آسيا 58851 مسافرا.

وحلت السوق الأسترالية بمقدمة الأسواق من حيث نسبة النمو 21.9 في المئة نتيجة توسع «طيران الإمارات» في هذه السوق وشراكتها الاستراتيجية مع «كونتاس»، تلتها سوق أميركا الشمالية 19.1 في المئة ومن ثم آسيا 13.9 في المئة.

واستمرت الهند بمفردها على رأس القائمة بإجمالي عدد مسافرين من حيث أكبر الأسواق، ووصل إلى 751390 مسافرا في مارس 2014 تلتها السوق السعودية بإجمالي 518555 مسافراً وفي المرتبة الثالثة حلت بريطانيا بإجمالي 460529 مسافرا. وأظهرت الإحصاءات تعامل المطار مع 32849 رحلة في مارس الماضي بزيادة نسبتها 3.6 في المئة مقارنة مع 31713 رحلة في الشهر نفسه من 2013، وعلى مستوى الربع الأول من العام الجاري، فقد ارتفع إجمالي عدد الرحلات الجوية عبر المطار إلى 94694 رحلة بزيادة نسبتها 3.9 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2013.

وقال الحاي، إن توسعة وتحديث المبنيين 1 و2 تلعب دورا مهما في دعم المطار في تحقيق أهدافه، لافتا إلى أن الفترة ما بين مايو وأغسطس ستشهد عملية التطوير التدريجي لمدرجي المطار، وسيتم التركيز على تعزيز العمليات والتقليل ما أمكن من أي إزعاج للعملاء، وسجل مطار دبي نموا نسبته 6.7 في المئة بحجم المناولة في مارس 2014، حيث ارتفع حجم الشحن إلى 228154 طنا مقارنة مع 213748 طنا في الشهر المناظر من عام 2013.

مسافرون عبر مطار دبي